

أثار العنف الأسري على الفرد والأسرة والمجتمع

The effects of domestic violence on the individual the family and society

السعيد فيطس

جامعة عباس لغرور خنشلة ، (الجزائر)، fetassaid2@gmail.com

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة باتنة 1

تاريخ النشر: 2025/06/12

تاريخ القبول: 2025/06/09

تاريخ الاستلام: 2025/03/03

ملخص:

تعد ظاهرة العنف الأسري ظاهرة تاريخية صاحبت الإنسان في مختلف مراحل الزمانية فقد تطورت أسباب وأشكال العنف طبقا لتطور المجتمعات. وقد أصبح موضوع العنف الأسري بجميع أشكاله موضوع اهتمام وقلق لدى العديد من المجتمعات، وهو ظاهرة من الظواهر الاجتماعية التي شغلت الكثير من الباحثين في البحث عن ماهية الأسباب الحقيقية التي استهدفت سلامة الأسرة وكيانها الاجتماعي. إذ يعتبر العنف الأسري نمط من أنماط السلوك العدواني الذي يظهر فيه القوي سلطته وقوته على الضعيف لتسخيره في تحقيق أهدافه وأغراضه الخاصة.

وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا البحثية هذه لمعرفة مدى تأثير العنف الأسري على الفرد والأسرة والمجتمع.

كلمات مفتاحية: الأسرة، العنف، العنف الأسري، الفرد، المجتمع.

Abstract:

The phenomenon of domestic violence is considered a historical phenomenon that accompanied man in his various stages of time. The causes and forms of violence have evolved according to the development of societies. The subject of domestic violence in all its forms has become a subject of concern and concern for many societies, and it is a social phenomenon that preoccupied many researchers in searching for the real causes that targeted the integrity of the family and its social entity.

Domestic violence is considered a pattern of aggressive behavior in which the strong show their power over the weak in order to use them to achieve their own goals and objectives.

On this basis, our research study came to find out the extent of the impact of domestic violence on the individual, the family and society.

Keywords: family; violence; Domestic violence; individual; the society.

تعتبر الأسرة اللبنة الأساسية لبناء المجتمع ومصدر قوته من خلال تكوين وتربية الأفراد في ظل التنشئة الاجتماعية والعوامل المؤثرة فيها، وتشكل الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى التي ينمو فيها الطفل ويكتسب من خلالها عدة معايير مختلفة تساعده على التفريق بين الخطأ والصواب، وعلى عكس ذلك إذا ما تحول مجال عملها كممارسة مختلف أنواع العنف نتيجة لعدة تصرفات سلوكية قد تحدث بين الزوجين وقد تمتد الى الأطفال.

ويعد العنف الأسري بكل أبعاده الثقافية الاجتماعية والاقتصادية وكذا السياسية ظاهرة عالمية، الأمر الذي أدى إلى ظهور أشكال عدة للعنف، منها العنف في الوسط المدرسي، والعنف في الملاعب، والعنف الأسري الذي يعد أخطرهما. ومع تقلص حجم الأسرة وبفعل التأثير الكبير لعوامل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ومن بين التغيرات والأحداث التي تطرأ على الأسرة هي كثرة نذكر منها ظاهرة العنف الأسري، هذا الأخير هو مشكلة من المشاكل التي عانت منها جميع المجتمعات بأكملها بغض النظر عن الانتماء الديني أو الثقافة السائدة فيها، ويعتبر من أقدم الظواهر التي عرفها المجتمع البشري على مر التاريخ. فالعنف الأسري ما هو إلا صورة من صور الاستعمال والاستخدام الغير الشرعي للقوة. وهو ظاهرة اجتماعية يعاني منها الكثير المجتمعات، وقد زاد الاهتمام بظاهرة العنف في المجتمعات العربية المعاصرة، وأصبح ضرورة ملحة أملت الظروف والملابسات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

ويمكن أن يصدر من جانب فرد أو عدة أفراد من أفراد الأسرة ضد عضو آخر أو عدة أفراد من أجل إلحاق الضرر بهم. ولمواجهة هذه الظاهرة التي أفتكت بالمجتمع أصبح لزماً علي الدولة التصدي لها والوقوف علي أسباب والعوامل المؤدية إلي استفحالها، حيث يمثل أكثر خطورة على الأسرة والمجتمع من الحروب والأوبئة، ويترتب على آثاره عدة مشكلات أخرى : اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، نفسية حضارية، وتربوية... تضعف من قوة المجتمع ويعرقل من نموه وتطوره.

إذ أصبح موضوع العنف الأسري بجميع أشكاله موضوع اهتمام وقلق لدى العديد من المجتمعات، ويأتي هذا القلق نتيجة زيادة نسبة ممارسات العنف داخل الأسرة واتخاذ أشكالاً مختلفة من شأنها أن تؤدي بحياة الضحايا. ومن هنا كان لابد من الاسراع في معالجة هذه الظاهرة الخطيرة خاصة وأنها في تزايد رهيب، وهذا ما تؤكد الدراسات النفسية والتربوية الحديثة، وذلك بالبحث في أسبابها ودوافعها للوصول لعلاجها، وتكثيف الجهود لمواجهتها وتوفير الآليات اللازمة لذلك.

ولقد ازدادت ظاهرة العنف الأسري في السنوات الأخيرة هذه الزيادة جاءت مصحوبة باهتمام الدول والمجتمعات والمنظمات الدولية بضرورة التصدي لهذه الظاهرة، ومعرفة حجمها وأسبابها وتأثيراتها على الفرد والأسرة والمجتمع على حد سواء ورغم هذا الاهتمام العالمي.

ومن بين أسباب العنف الأسري هناك العديد من العوامل والأسباب أدت إلى حدوث العنف داخل الأسرة والتي لها دلالة مباشرة على فشل إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية في القيام بدورها. وله عدة أسباب مختلفة ومتعددة نذكر منها:

✓ غياب ثقافة الحوار والتشاور داخل الأسرة .

✓ الظروف الاجتماعية.

✓ الظروف الاقتصادية وظروف المعيشة الصعبة كالفقر والبطالة والحرمان من الموارد .

ومما سبق يمكن لنا يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف يؤثر العنف الأسري على استقرار الأسرة ؟ وماهي الآثار والعوامل المؤثرة ؟

وعليه ارتأينا للإجابة على هذه الإشكالية تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول : المفاهيم العامة للدراسة

المبحث الثاني : أثار العنف الأسري على الفرد والأسرة والمجتمع

أسباب الدراسة:

هناك العديد من الأسباب نذكر منها:

- التزايد رهيب لانتشار مظاهر العنف الأسري مما يتنافى مع مبادئ وقيم المجتمع الإسلامي .
- يعد موضوع العنف الأسري من مواضيع الساعة حيث انتشرت هذه الظاهرة كثيرا في كافة المجتمعات بما فيها المجتمع الجزائري.
- غياب الدور التربوي والتوعوي للأسرة.

أهداف الدراسة:

من بين أهداف الدراسة نذكر مايلي:

- تزايد ضحايا العنف الأسري هو الذي دفعنا إلى أن نولي هذا الموضوع عناية هامة به.
- الاهتمام بدراسة الظاهرة.
- معرفة أسباب ودوافع هذه الظاهرة.
- بيان آثارها وأخطار العنف على الفرد والأسرة والمجتمع.
- اقتراح حلول تؤدي للتقليل من ظاهرة العنف الأسري.
- كما تهدف الدراسة إلى الوقوف على أهم الجرائم المرتكبة داخل الأسرة.

المبحث الأول: المفاهيم العامة للدراسة

تناولت في هذا المبحث تعريف مصطلحات البحث الأساسية، وهي العنف، الأسرة، العنف الأسري. وتعددت أسباب العنف الأسري باختلاف المجتمعات بنقص الوعي الديني مما أدى إلى إحداث تزايد المشاكل داخل المجتمع. ولا يمكن لنا تعريف العنف الأسري قبل أن نتطرق إلى مفهوم: العنف والأسرة.

المطلب الأول: العنف

للعنف مفاهيم مختلفة حسب الزاوية المنظور إليه منها فهو يختلف في اللغة عن علم الاجتماع وعند القانونيين، مصطلح العنف من المصطلحات المتداولة فهو ظاهرة تنطبق عليها كل من سمات الظاهرة الاجتماعية، وهو أيضا مشكلة تعني الخروج عن المألوف.

الفرع الأول: لغة

والعنف يعرفه ابن منظور كذلك : بأنه الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق وكذلك يعرفه الطريحي في مجموعه بأنه الشدة المشقة، ضد الرفق والعدائية والغضب الشديد عن طريق القوة الجسمية الموجهة نحو الأشخاص أو الممتلكات وكلمة العنف في اللغة العربية يقصد بأنها كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم على هذا الأساس يكون السلوك فعليا أو قوليا ¹ .

جاء في معجم لسان العرب أن العنف هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به وعليه يعنف عنفا وعنافة وأعنف تعنيفا.

الفرع الثاني: اصطلاحا

وورد في قاموس علم الاجتماع أن العنف تعبير صارم عن القوة التي تمارس لإجبار الفرد أو جماعة عن قيام بعمل أو أعمال محددة يؤيدها الفرد. فالعنف يعتبر سلوكا مرفوضا غير مشروع وغير قانوني من شأنه إلحاق الأذى بالآخر وبأخذ هذا السلوك أشكال متعددة. أما العنف في القاموس الفرنسي المعاصر يعرف بأنه التأثير على الفرد أو إرغامه دون إرادته وذلك باستعمال القوة والليجوء إلى التهديد.

المطلب الثاني الأسرة

في اللغة من أسر وأسر الرجل عشيرته ولأنه يتقوى بهم واسرة عشيرة الرجل وأهله وبيته. فالأسرة تلعب دورا هاما في تشكيل سلوك وشخصية الطفل لأنها الخلية الأولى والأساسية التي ينمو فيها الطفل.

وهي "الدرع الحصين وأهل الرجل والجماعة يربطها أمر مشترك وجمعها أسرى" ² .

الفرع الأول: الأسرة:

الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الفرد ويتعامل مع أعضائها وهي الحوض الاجتماعي تنمو فيه طبيعية الإنسانية للإنسان، فإن طابع الشخصي لأي فرد يتكون أولا من الأسرة التي ينشأ فيها ويقتصر أثر التربية الأسرية على شخصية الفرد بل تمتد إلى حياته ³ .

¹ - محمود سعيد الخولي، العنف المدرسي الأسباب وسبل المواجهة، ط 1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2008، ص 58.

² - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية ط 4، القاهرة مكتبة الشروق ، 2005، ص 17.

³ - على عبد القادر القرالة، مواجهة ظاهرة العنف في المدارس والجامعات، ط 1، دار كالم الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015، ص 25.

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد نص في قانون الأسرة في المادة 2 منه على أن: الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة زوجية وصلة قرابة كما أضافت المادة 3 من نفس القانون أنه "تعتمد الأسرة في حياتها على ترابط وتكافل وحسن المعاشرة والتربية الحسنة وحسن الخلق ونبذ الآفاق الاجتماعية"¹.

الفرع الثاني: المفهوم الفقهي للأسرة

تعد الأسرة أساس المجتمع الإسلامي وهي وحدة أساسية من وحدات العمران الكوني، وقد حرص الإسلام على تنظيم أحكامها لضمان استمرار وجودها في المجتمع وتماسكها ففصل في أحكامها والتشريعات المتعلقة بها وهو ما يظهر في قول تعالى: ﴿الله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من طيبات أفبالباطل يؤمنون وينعمت الله هم يكفرون﴾².

فالأسرة أساس المجتمع وهي وحدة أساسية للبناء والتكوين القاعدي لمختلف أفرادها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

المطلب الثالث العنف الأسري

يعتبر العنف الأسري حدوث أي من سلوك أو الأفعال العنيفة، وتكون موجهة إلى أحد أفراد الأسرة من قبل فرد آخر في الأسرة نفسها. ولقد حظي العنف داخل الأسرة باهتمام أكبر من المختصين في الفترة الأخيرة رغم أنه ظاهرة قديمة. وتركز الاهتمام بذلك في مجال العنف بين أفراد الأسرة فيما يشكل جريمة أو مخالفة للقانون الجنائي للدولة.

الفرع الأول: العنف لغة

في اللغة هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به وهو ضد الرفق وأعنف الشيء أي آخذه بالشدة والتعنيف التعبير واللوم. يقصد به "عنف الآباء و الأمهات فيما بينهم وضد أبنائهم أو عنف الأبناء ضد آبائهم أو فيما بينهم، والعنف الواقع على المسنين والخدم والسائقين، وهو عنف بدني أو معنوي أو اقتصادي، أو جنسي، أو هو عنف يشمل الأنماط ومجموعة يترك أضرارا عديدة على الشخص المعنف"³.

والعنف الأسري هو مشكلة من المشاكل التي عانت منها جميع المجتمعات بأكملها بغض النظر عن الانتماء الديني أو الثقافة السائدة فيها، ويعتبر من أقدم الظواهر التي عرفها المجتمع البشري على مر التاريخ.

الفرع الثاني: العنف في القانون الجزائري

أما بالنسبة للقانون الجزائري فلا يوجد تعريفا للعنف الأسري، فإلى غاية ديسمبر 2015 لم يكن العنف الأسري جريمة قائمة بذاتها بل كان العنف الجسدي يلاحق بموجب أحكام جنائية عامة تتعلق بالاعتداء، وينظر فيه تبعا لخطورة الإصابة،

¹ - القانون رقم 84 - 11 المؤرخ في رمضان عام 1404 هـ الموافق 9 يونيو سنة 1984 المتضمن قانون الاسرة المعدل والمتمم بموجب الامر رقم 02-05 المؤرخ في 27 فبراير 2005، الجريدة الرسمية العدد 15.

² - سورة النحل، الآية 72.

³ - شرابي هشام، النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 18.

وفي ديسمبر 2015 عدل البرلمان قانون العقوبات بهدف معالجة الثغرات فيما يخص تجريم العنف ضد النساء عبر تجريم بعض أشكال العنف الأسري¹. وفي الوقت نفسه يعاقب الأصول في حالة التعدي على الأبناء كما جاء في المادة 272. أما قانون العقوبات الجزائري فلم يعرف العنف لكنه جرمه وجاء تحت باب الجنايات والجنح ضد الأشخاص، كما يلاحظ أن العقوبات كانت مشددة إذا ما أدى العنف إلى عاهات مستديمة أو أفضى إلى الوفاة أو بتر أحد الأعضاء وخاصة إذا كان ضد أحد من أفراد العائلة أو ما يصطلح على تسميته بالعنف الأسري سواء كان واقعا على الزوجة أو الأطفال أو الوالدين وذلك من خلال المواد 264 إلى 267 من قانون العقوبات، كما أن المشرع الجزائري شدد العقوبات على من ارتكب جرائم العنف ضد الطفل وهذا ما بدا واضحا في المواد 269، 270، 271، 272 من قانون العقوبات، ويعمل العنف الأسري على تفكك الروابط الأسرية وانعدام الثقة بين أفراد الأسرة وتلاشي الإحساس بالأمان، ولا يقتصر على الإساءات الجسدية الظاهرة بل يتعداها ليشمل إساءات أخرى كالتعريض للخطر، الإكراه الاختطاف، الحبس غير القانوني، الملاحقة والمضايقة.

فحسب ما أدلت به الدراسات نجد العنف يمارس على أساس نوع الجنس على نطاق العالم، ولا يختلف من مجتمع لآخر من حيث نطاقه ويرتكب الأزواج والآباء أو غيرهم من الأبناء الذكور قدرا كبيرا من هذا العنف بحق الزوجات والبنات. ومن بين أشكاله فهو لا ينحصر في مكان أو زمان معين، فهو موجود في كل بقاع الأرض، ويمارسه أفراد منتبسون إلى كافة الأديان والأجناس والطبقات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع، وهي:

✓ العنف ضد الأطفال.

✓ العنف ضد المرأة.

✓ العنف ضد المسنين.

المبحث الثاني أثار العنف الأسري على الفرد والأسرة والمجتمع

يتأثر أفراد الأسرة عندما يتعرضون للعنف حيث يفقدون الإحساس بالأمن والكرامة وتقدير الذات، ومهما كان نوع العنف ماديا أو معنويا، فالعنف النفسي أسوأ كثيرا من العنف الجسدي، ولا يقتصر آثار العنف على الزوجة فقط وإنما يمتد ليشمل الأبناء، حيث ينتج العنف الأسري جيلا يعاني من الأمراض النفسية كالإكتئاب والقلق والانطواء وعدم الثقة في

النفس وغيرها من المشاكل التي تؤدي في أغلب الأحيان إلى محاولات الانتحار، وغيرها من الأشكال الأخرى مثل اضطراب المستوى التعليمي للطفل وعدم قدرته على التواصل مع الآخرين.

¹ - القانون الجزائري 15-19، (30. 12. 2015)، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات، الجزائر، الجريدة الرسمية الجزائرية .

وللعنف آثار وخيمة فهو يهدد أهم الحاجات الأساسية للإنسان ألا وهي حاجة الأمن، وهذا ما يتجلى في العديد من المستويات. ولقد تعددت الآثار الناجمة عن العنف الأسري وأخذت أبعاداً قد تكون غامضة لكثير من الناس وإزالة هذا الغموض سوف نشير إلى أهم النتائج المترتبة على العنف الأسري وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: أثاره على الفرد

وهنا نميز الحالات التالية:

- نشر الكراهية للمجتمع والعزلة والانطواء على الذات لعدم القدرة على مواجهة المعنف.
 - الشعور بالظلم والاحتقار وهذا ما يؤدي إلى التفكير في الانتقام بكل الطرق.
 - نشوء العقد النفسية التي قد تتطور وتتفاقم إلى حالات مرضية أو سلوكيات عدائية أو إجرامية.
- وهذه من بين الآثار التي تؤثر على الفرد.

الفرع الأول: الآثار الجسدية:

تعد الآثار الجسدية من بين الأنواع الأكثر وضوحاً و" تتراوح هذه الآثار ما بين الكدمات البسيطة والموت، وتتوقف نوعيتها وشدتها على العديد من العوامل منها نجد شكل الاعتداء يكون كالتالي (الصفع، الضرب، الركل... الخ) والقوة المستخدمة في إحداثه، ونوعية الأداة المستعملة (يد، عصا، سكين، سلاح ناري،... الخ) وحالة الضحية وطبيعة الأماكن والأعضاء محل الاعتداء، كما أن هناك آثار جسدية يخلفها العنف الأسري على جسد الضحية من بين تلك الآثار (الكدمات، الخدوش البسيطة، الجروح والكسور والشعر...) ¹.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية

يذكر المحامي علي " أن الآثار الاقتصادية للعنف الأسري و- إن كانت شبيهة بتكاليف الجرائم - إلا أن نتائج الدراسات تؤكد أن قائمة تكاليف العنف المرتكب ضد الأسرة لا نهاية لها، ومن الآثار الاقتصادية لظاهرة العنف الأسري مايلي :

تكاليف العلاج والاستشارات النفسية، تكاليف إجراءات التحقيق والتقاضى، تكاليف الاستشارات القانونية والمحاماة، تكاليف مؤسسات الشؤون الاجتماعية ².

ومن أهم الآثار الاقتصادية لظاهرة العنف الأسري نذكر ما يلي:

- الخسارة في المعدلات الإنتاجية.
- تكاليف مؤسسات الشؤون الاجتماعية.

¹ - حسين طه عبد المنعم، سيكولوجية العنف المفهوم - النظرية والعلاج -، الرياض، الدار الصولتية للتربية، 2008، ص 47.

² - علي بن محمد المحمدي، العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع السعودي رسالة دكتوراه، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008، ص 29.

- تكاليف العلاج والاستشارات النفسية.

- تكاليف الإستشارات القانونية والمحاماة.

الفرع الثالث: الآثار الاجتماعية

الحقيقة أن للعنف الأسري بكافة أنواعه وأشكاله آثار اجتماعية سواء على مستوى علاقة الضحية بالآخرين أو على مستوى الأسرة، وعلى مستوى المجتمع ككل عام. هذا بالنسبة للآثار المترتبة على الفرد، باعتباره الفرد الأول في الأسرة الذي يمكن لها التعامل معه بصفته الركيزة الأولى في البناء الأسري.

ويمكن القول بأن هناك عدة آثار للعنف الأسري على مستوى الفرد من خلال الآثار المتعددة سواء الجسدية، والاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني أثاره على الأسرة

وهنا يمكن التطرق إلى أهم آثار العنف الأسري على الأسرة و من بين الآثار نذكر منها:

- تفكك الروابط الأسرية.

- تشتت الأبناء وانحرافهم.

- انتشار العقوق للأباء وسوء العلاقة بين أفراد الأسرة الواحدة.

- زيادة ظاهرة التشرد والانتحار.

- انعدام الثقة وتلاشي الاحساس بالأمان.

- شيوع الجرائم داخل الأسرة.

- تلاشي وانحلال الأسرة.

- التفكك الأسري وتأثيره على الأسرة.

المطلب الثالث: أثاره على المجتمع

نظرا لكون الأسرة نواة المجتمع فإن أي تهديد سيوجه نحوها - من خلال العنف الأسري - سيقود بالنهاية، إلى تهديد كيان المجتمع بأسره باعتبارها اللبنة الأساسية والمسؤول الأول عن إنشاء الفرد الصالح. وهذا ما نلاحظه من خلال الكثير من المظاهر السلبية والتي هي في تزايد مستمر ومنها:

- غياب مظاهر التآزر والتكافل.

- انعدام الأمن الاجتماعي وشيوع الخوف والاضطراب.

- الاخلال بالواجبات.

- التأثير على المردود الاقتصادي للمجتمع.

- قطع العلاقات الاجتماعية بصفة عامة والأرحام بصفة خاصة.

- انتشار الكراهية والحقد بين أفراد المجتمع.

- زيادة التفكك الأسري بسبب الطلاق والخلع.

- تعاطي المخدرات بكل أنواعها والمساهمة في نشرها.

- انتشار مختلف أنواع الجرائم القتل، السرقة، الانتحار.

وفي سياق حديثنا عن آثار العنف الأسري يمكن القول وبالرغم من الآثار الاجتماعية قد تترتب على العنف الأسري

ضد الضحية عدة أشكال شأنها شأن بقية آثار العنف الأخرى حيث ترتبط من وجهة النظر بالعديد من العوامل أهمها:

✓ نوعية العنف وثقافة المجتمع.

✓ مدى قدرة الضحية على تحمل العنف الممارس ضدها.

ضف إلى ذلك هناك عوامل أخرى قد تشكل خطرا على الأسرة وتؤثر على تماسكها.

خاتمة:

تعتبر ظاهرة العنف قديمة قدم الإنسان ولقد انتشرت في المجتمعات القديمة والحديثة، وأصبح موضوع العنف الأسري

يولي طابعا بالغ الأهمية لدى جميع المؤسسات نظرا لتأثيره البالغ في المجتمع بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة.

ويحتل العنف الأسري الصدارة في مجمل السلوكيات العدوانية، فإن كانت أسبابه وأشكاله متعددة، فإن نتائجه وخيمة على

الصعدين النفسي والاجتماعي، إذ بإمكانه أن يخل بالنظام الأسري ويجعله مفككا حيث يكون أفرادها عرضة للصدمات

والأزمات النفسية والاجتماعية، ولهذا بات من الضروري الاهتمام بالأسرة ككيان له القدرة على البناء والمحافظة على النسق

الأسري والتوازن العائلي.

وتعتبر جرائم العنف الأسري من أخطر الأفعال التي ترتكب داخل الأسرة وتشكل خطرا كبيرا على الأسرة والمجتمع

معاً، فهي تفكك الأسرة والمجتمع، فضلا عن الآثار الوخيمة التي يتركها إرتكاب مثل هذه الأفعال، ليس على المجني عليه

فحسب بل تمتد تلك الآثار لتشمل كافة أفراد الأسرة.

النتائج:

العنف ظاهرة مركبة ومتشعبة الجوانب من اقتصادية اجتماعية نفسية وثقافية وهي ظاهرة لا تقتصر على مجتمع دون آخر بل

تعرفها كافة المجتمعات البشرية، وإن كانت بدرجات متفاوتة ومتعددة في مظاهرها وأسبابها المتنوعة والمتداخلة في أن واحد.

وهنا وجب وضع آليات لعلاج هذه الظاهرة.

وللوقاية من العنف الأسري يتطلب من مختلف الهيئات المعنية من مؤسسات التنشئة الاجتماعية أن تتكاتف جهودها مع

بعضها البعض وأن تنظر لهذه الظاهرة بنظرة موضوعية وتدقيق وتشخيص شامل لفحص هذه الظاهرة.

التوصيات:

ومن جملة التوصيات نذكر منها لابد من:

- التركيز على الوازع الديني والأخلاق الحميدة.
- التقيد بواجبات كل فرد من الأسرة.
- القيام بدورات تدريبية للأزواج حول أسس التربية السليمة بعيدا عن العنف.
- إبعاد الأطفال عن جو العنف داخل الأسرة.
- تفادي الخلافات بين الزوجين أثناء تواجد الأطفال خاصة.
- التعريف بمخاطر ظاهرة العنف الأسري عن طريق وسائل الاعلام والاتصال.
- الوقوف على أسباب العنف الأسري وطرق مكافحته.
- إنشاء مؤسسات التوجيه الأسري يمكن اللجوء إليها والوثوق بها.
- الحلول الودية قبل التوجه للقضاء.

قائمة المراجع:

1. الكتب:

- ¹ - محمود سعيد الخولي، العنف المدرسي الأسباب وسبل المواجهة، ط 1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2008، ص 58.
- ² - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية ط 4، القاهرة مكتبة الشروق ، 2005، ص 17.
- ³ - على عبد القادر القرالة، مواجهة ظاهرة العنف في المدارس والجامعات، ط 1، دار كالم الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015، ص 25.
- ⁴ - القانون رقم 84 - 11 المؤرخ في رمضان عام 1404 هـ الموافق 9 يونيو سنة 1984 المتضمن قانون الاسرة المعدل والمتمم بموجب الامر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005، الجريدة الرسمية العدد 15.
- ⁵ - سورة النحل، الآية 72.
- ⁶ - شراي هشام، النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992، ص 18.
- ⁷ - القانون الجزائري 15-19، (30. 12. 2015)، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات، الجزائر، الجريدة الرسمية الجزائرية .
- ⁸ - حسين طه عبد المنعم، سيكولوجية العنف المفهوم - النظرية والعلاج -، الرياض، الدار الصولتية للتربية، 2008، ص 47.
- ⁹ - علي بن محمد المحمدي، العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع السعودي رسالة دكتوراه، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008، ص 29.